

(٢٥)

رسالة في غيبة الحجة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمد مرتبط للنعم ، مستدفع للنقم ، وصلى الله على خير العرب
والعجم، المبعوث الى سائر الامم ، محمد وعلى آله الطاهري النسم، الظاهري
الفضل والكرم .

وبعد :

فان المخالفين لنا في الاعتقاد ، يتوهمون صعوبة الكلام علينا في الغيبة
وسهولته عليهم ، وليس بأول اعتقاد جهل اعتقدوه ، وعند التأمل يبين عكس
ماتوهموه .

بيان ذلك :

ان الغيبة فرع لاصول ان صحت ، فالكلام في الغيبة أسهل شيء وأوضحه
اذ هي متوقفة عليها . وان كانت غير صحيحة ، فالكلام في الغيبة صعب غير ممكن .

بيان هذه الجملة : ان العقل يقتضي بوجوب الرئاسة في كل زمان ، وأن الرئيس لابد من كونه معصوماً مأموناً منه كل فعل قبيح .
واذا ثبت هذان الاصلان لم يبق الا امامة من نشير الى امامته ، لان الصفة التي اقتضاها ودل على وجوبها لا توجد الا فيه ، وتساق الغيبة بهذا سقاً ضرورياً لا يقرب منه شبهة ، فيحتاج أن ندل على صحة الاصلين المذكورين .

فنقول :

أما الذي يدل على وجوب الامامة في كل زمان ، فهو أننا نعلم لاطريق للشك علينا أن وجود الرئيس المطاع المهيب المنبسط اليه ادعى الى فعل الحسن وأردع عن فعل القبيح ، وأن المظالم بين الناس : اما أن يرتفع عند وجود من وصفناه ، أو يقل .

وأن الناس عند الاهمال وفقد الرؤساء يبالغون في القبيح ، وتفسد أحوالهم ويختل نظامهم ، والامر في ذلك أظهر من يحتاج الى دليل ، والاشارة اليه كافية ، فاستقصاؤه في مظانه .

وأما الذي يدل على وجوب عصمة الرئيس المذكور ، فهو أن علة الحاجة اليه موجودة^١ ، وجب أن يحتاج الى رئيس وامام كما احتيج اليه . والكلام في الامامة كاللحام فيه ، وهذا يقتضي القول بأئمة لانهاية لها ، وهو محال ، أو القول بوجود امام فارقت عنه علة الحاجة .

واذا ثبت ذلك لم يبق الا القول بامام معصوم لا يجوز عليه القبيح ، وهو ما قصدناه ، وشرح ذلك وبسطه مذكور في أماكنه .

واذا ثبت هذان الاصلان ، فلا بد من القول بأنه صاحب الزمان بعينه ، ثم

(١) ظ : لو كانت موجودة فيه .

لابد من فقد تصرفه وظهوره من القول بغيبته ، لانه اذا بطلت امامة من أثبتت له الامامة بالاختيار ، لفقد الصفة التي دل العقل عليها .

وبطل قول من خالف من شذاذ الشيعة من أصحابنا بما صاحبنا ، كالكيسانية والنا ووسية والواقفية ، لانقراضهم وشذوذهم ، ولعود الضرورة الى فساد قولهم فلامندوحة عن مذهبنا ، فلا بد من صحته ، والا خرج الحق عن الامامة .

واذا علمنا بالسياقة التي ساق الاصلان اليها أن الامام هـ و ابن الحسن عليه السلام دون غيره ، ورأيناه غائباً عن الابصار، علمنا أنه لم يغيب مع عصمته وتعين فرض الامامة فيه وعليه، الاسبب اقتضى ذلك ، ومصلحة استدعته ، وحال أوجبه .

ولم يعلم وجه ذلك مفصلاً، لان ذلك مما لا يلزم علمه ، وان تكلفنا وتبرعنا بذكره كان تفضلاً ، كما اذا تبرعنا بذكر وجوه المتشابه من الاي بعد العلم بحكمة الله تعالى سبحانه ، كان ذلك تفضلاً .

فنقول :

السبب في الغيبة هو اخافة الظالمين له ، ومنعهم يده من التصرف فيه- فيما جعل اليه التصرف فيه ، لان الامام انما ينتفع به النفع الكلي اذا كان متمكناً مطاعاً، مخلى بينه وبين اغراضه ، ليقود الجنود ، ويحارب البغاة، ويقيم الحدود ، ويسد الثغور ، وينصف المظلوم ، وكل ذلك لا يتم الا مع التمكن . فاذا حبل بينه وبين اغراضه من ذلك سقط عنه فرض القيام بالامامة .

واذا خاف على نفسه ، وجبت غيبته ، والتحرز من المضار واجب عقلاً وسمعاً ، وقد استتر النبي صلى الله عليه وآله في الشعب ، وأخرى في الغار ، ولاوجه لذلك الا الخوف والتحرز من المضار .

فان قيل :

النبي صلى الله عليه وآله ما استتر عن قومه الا بعد أداء ما وجب عليه
أداؤه ، وقولكم في الامام يخالف ذلك . ولان استتاره عليه السلام لم يتناول
ولم يتماد ، واستتار امامكم قد مضت عليه الشهور وانقضت دونه الدهور .

قلنا :

ليس الامر على ما ذكرتم ، لان استتار النبي صلى الله عليه وآله كان قبل
الهجرة ، ولم يكن عليه السلام أرى جميع الشريعة ، فان معظم الاحكام واكثرها
نزل بالمدينة ، فكيف ادعيتم ذلك ؟ .

على أنه لو كان الامر على ما ادعيتم من الاداء [و] التكامل قبل الاستتار ، لما
كان ذلك رافعاً للحاجة الى تدبيره وسياسته وأمره ونهيه .

ومن الذي يقول : ان النبي صلى الله عليه وآله غير محتاج اليه بعد أداء
الشرع . واذا جاز استتار النبي صلى الله عليه وآله مع تعلق الحاجة به لخوف
الضرر ، وكانت البعثة لازمة لمن أخافه وأحوجّه الى الاستتار وساقطاً عنه ، فكذلك
القول في استتار امام الزمان .

فأما التفرقة بطول الغيبة وقصرها ، ففاسدة ، لانه لا فرق بين القصير والممتد
وذلك موقوف على علته وسببه ، فتطول بطول السبب ، وتقصّر بقصيره ،
وتزول بزواله .

والفرق بينه وبين آبائه عليهم السلام أنه ظاهر بالسيف ، ويدعو الى نفسه ،
ويجاهده من خالفه ، ويزيل الدول . فأى نسبة بين خوفه من الاعداء وخوف

(١) ظ : سقط عنه .

آبائه عليهم السلام لولا قلة التأمل .

فان قيل :

فأي فرق بين وجوده غائباً لا يصل اليه أحد ولا ينتفع به بشر ، وبين عدمه؟
والأجاز اعدامه الى حين علم الله سبحانه بتمكين الرعية له كما جاز أن يبيحه
الاستتار حتى يعلم منه التمكين له فيظهر ؟ .

قيل له :

أولا نحن نجوز أن يصل اليه كثير من أوليائه والقائلين بامامته فينتفعون به
ومن لا يصل اليه منهم ولا يلقاه من شيعة ومعتقدي امامته ، فهم ينتفعون به في حال
الغيبية النفع الذي نقول انه لا بد في التكليف منه ، لانهم مع علمهم بوجوده
بينهم ، وقطعهم على وجوب طاعته عليهم ولزومها لهم ، لا بد من أن يخافوه
ويهابوه في ارتكاب القبائح ، ويخشوا تأديبه ومؤاخذته ، فيقل منهم فعل القبيح
ويكثر فعل الحسن ، أو يكون ذلك أقرب .

وهذه جهة الحاجة العقلية الى الامام ، فهو وان لم يظهر لاعدائه لخوفه
منهم ، وسدهم على أنفسهم طرق الانتفاع به ، فقد بينا في هذا الكلام الانتفاع
به لاوليائه على الوجهين المذكورين .

على أنا نقول : الفرق بين وجود الامام من أجل الخوف من أعدائه ،
وهو يتوقع في هذه الحالة أن يمكنه فيظهر ويقوم بما فوض الله اليه ، وبين
عدمه جلي واضح . لانه اذا كان معدوماً ، كان [ما] يفوت العباد من مصالحهم
ويعد مونه من مرادهم ويحرمونه من لطفهم منسوباً الى الله سبحانه ، لاجحة
فيه على العباد ولا لوم .

واذا كان موجوداً مستتراً باخافتهم إياه ، كان مما يفوتهم من المصالح ويرتفع عنهم من المنافع منسوباً إليهم ، وهم المعلومون عليه المؤخذون به .
على أن هذا ينعكس عليهم في استتار النبي صلى الله عليه وآله ، فأى شيء قالوه فيه أجبناهم بمثله هنا .

والقول بالحدود في حال الغيبة ظاهر ، وهو أنها في حياة فاعلها وحياتها^١ فان ظهر الامام والمستحق للحدود باق ، وهي ثابتة عليه بالبيئة والاقرار ، استوفاهما منه .

وان فات ذلك بموته ، كان الاثم على من أخاف الامام والجأه الى الغيبة وليس بنسخ الشريعة في اقامة الحدود، لانه انما يكون نسخاً لو سقط فرض اقامتها مع التمكين وزوال الاسباب المانعة من اقامتها . وأما مع عدمه والحال ما ذكرنا فلا .

وهذه جملة مقنعة في هذه المسألة ، والله المستعين وبه التوفيق .

(١) كذا في النسخة والظاهر زيادتها ، أو أن يكون : في حياة فاعل جانيها .